Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

الكويت

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	4.2
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	133.3
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	31749
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[1]	100.6
العمر المُتوقع عند الولادة، السنوات[1]	74.7

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظات:

(أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

انتعش نمو إجمالي الناتج المحلي تمشيا مع التطورات في قطاع النفط، وتحسنت أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية مع ارتفاع أسعار الطاقة في 2017-2018. إن تيسير سياسات المالية العامة وارتفاع الإنفاق على البنية التحتية العامة سيعززان النمو في الأجل المتوسط. ويبرز استمرار التقلب في أسعار النفط الحاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الرئيسية في المالية العامة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلاد في بطء وتيرة الإصلاحات الهيكلية اللازمة للتنويع الاقتصادي بعيدا عن المحروقات، ومساندة نشاط القطاع الخاص.

أحدث التطورات

انتعش النمو ليسجل ما يقدر بنحو 1.6% في 2018، بعد انكماش بنسبة 3.5% في عام 2017. وتشير البيانات شديدة التواتر لعام 2018 إلى أن الانتعاش كان مدعومًا بارتفاع أسعار النفط وزيادة فرص العمل في القطاع العام مما عزز إنفاق القطاع العائلي. كما رفعت الكويت إنتاجها من النفط، مما ساعد على تعويض الانخفاض غير المتوقع في أسعار الخام قرب نهاية العام. والكويت هي خامس أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، وأحد الأعضاء القلائل في أوبك الذين يملكون فائضا في طاقة إنتاج النفط. وظل الإقراض المصرفي للمستهلكين، مدعوما برواتب القطاع العام، قويا حيث ارتفع بنسبة 5.2% في عام 2018. ولا يزال القطاع المصرفي في وضع جيد رغم وجود أن المراكز المالية تتسم بأنها مركزة. وتبلغ معدلات كفاية رأس المال في البنوك 18.4% متجاوزة نسبة 13% التي يطلبها البنك المركزي. وظل التضخم محدودا عند نحو 0.6% في 2018 بفضل تراجع تكاليف الإسكان واستمرار ضعف نمو أسعار الغذاء. وتحلى البنك المركزي بالمرونة في الربط الموجه لتشديد السياسة النقدية بشكل أبطأ من مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي خلال عام 2018، مما يعكس المخاوف بشأن النمو.

وتراجعت ضغوط المالية العامة في 2018 تماشيا مع انتعاش أسعار النفط، ومع ذلك ظل العجز - باستثناء دخل الاستثمارات وقبل تحويل إيرادات النفط إلى صندوق الثروة السيادية - كبيرا بنسبة تقارب 9%من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2018/2017. ومن المفترض أن يؤدي ارتفاع الإيرادات والتراجع الطفيف في النفقات الجارية على مدار العام الماضي إلى خفض العجز إلى نحو 1.6% في السنة المالية 2019/2018. تشمل موازنة العام المقبل زيادة بنسبة 5% في الإنفاق الحكومي (مقارنة بالموازنة الأخيرة)، مما يمثل زيادة للعام الثالث على التوالي، وتضع هدفا للعجز (باستثناء دخل الاستثمارات وقبل تحويل إيرادات النفط إلى صندوق الثروة السيادية) بنحو 14% من إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، كما هو الحال في السنوات الماضية، ينبغي أن تكون النتائج الفعلية أفضل بكثير بالنظر إلى الافتراضات المتحفظة للموازنة. وتمضي الإصلاحات المالية في طريقها ببطء، وتم تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى عام 2021. وجرى تمويل الفجوات الكبيرة في الموازنة العامة منذ عام 2014 من خلال مزيج من السحب من صندوق الاحتياطي العام وإصدار السندات. ومن المتوقع أن يقر البرلمان خلال الشهور المقبلة قانونا جديدا للديون سيرفع سقفها من 10 إلى 25 مليار دينار كويتي (83 مليار دولار) ويزيد الحد الأقصى لأجل السندات من 10 إلى 30 عاما، مما سيتيح حدوث تحول في الديون الكويتية بعيدا عن الدين المحلي نحو السندات الدولية طويلة الأجل.

ومازال المركز الخارجي قويا. وتُقدَّر الاحتياطيات المالية التي تحتفظ بها الهيئة العامة للاستثمار في الكويت بنحو 465% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2017. وعزز ارتفاع أسعار النفط عائدات التصدير، مما أدى إلى عودة المعاملات الجارية إلى تحقيق فائض في عام 2017. وأدى تحسين الأرصدة التجارية إلى رفع فائض المعاملات الجارية إلى ما يقدر بنحو 10% في 2018.

إن الكويت بلد غني بالنفط ولا وجود فيه تقريبا للفقر المدقع والبطالة الاضطرارية. ويعمل 80% من المواطنين الكويتيين المشتغلين في القطاع العام. وعلى النقيض من ذلك، فإن الوافدين الذين يُؤلِّفون ثلثي السكان يُشكِّلون معظم المقيمين الأقل دخلا. ومن الهواجس الأخرى للعمال الوافدين تأخر الأجور أو عدم دفعها، وظروف العمل الصعبة، والخوف من التضييق عليهم. وفي هذا الصدد، يعيش حوالي 18% من مجموع السكان على أقل من نصف متوسط مستوى الدخل - وتمثل هذه الأعداد 1.5% من المواطنين الكويتيين و 34% من غيرهم.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن تبقي تخفيضات إنتاج أوبك+ في النصف الأول من عام 2019 النمو ضعيفا عند 1.6% في 2019. وفي الأجل المتوسط، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنحو 3% حيث تدعم زيادة الإنفاق الحكومي القطاع غير النفطي. ومن شأن الخطط الرامية إلى استثمار 115 مليار دولار في قطاع النفط على مدى الأعوام الخمسة القادمة أن -

وهو تحد طويل الأمد. ويوفر استئناف الإنتاج في الحقول المشتركة مع السعودية (الخفجي والوفرة) إمكانية مباشرة لتعزيز قطاع النفط.

الشكل 1 الكويت / معدل نمو إجمالي الناتج المحلي

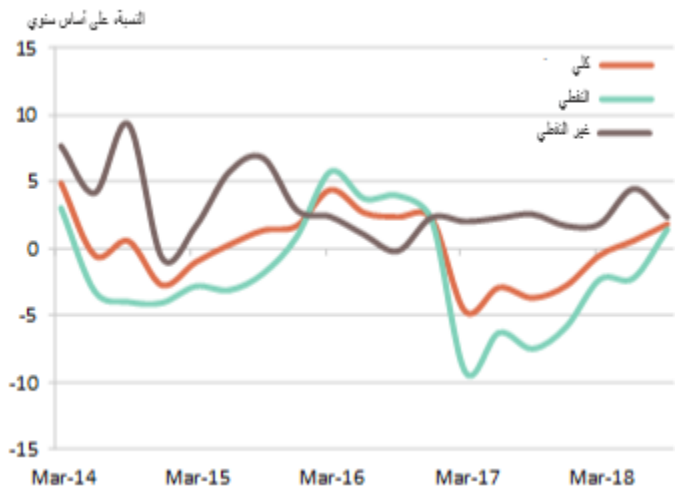

المصادر: هافر، البنك الدولي.

الشكل 2 الكويت / سياسة البنك المركزي بخصوص أسعار الفائدة

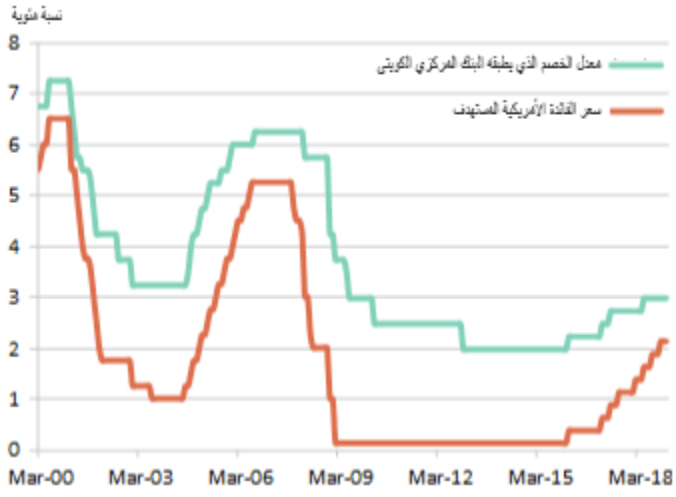

المصادر: هافر، البنك الدولي.

وفي مارس 2018، أعلنت الحكومة عن مشروع بوابة شمال الخليج الذي يهدف إلى ربط الكويت والمناطق الداخلية بمبادرة الحزام والطريق الصينية، والذي بدأ بتشغيل ميناء مبارك الكبير الجديد. ويمكن أن يكون النمو أعلى إذا تم تنفيذ مشاريع بوابة الخليج. ومن المتوقع أن يؤدي تأجيل إصلاحات ضريبة القيمة المضافة والإنفاق الحكومي المرتفع إلى إبقاء القطاع العام في حالة عجز في الأجل المتوسط. من المتوقع أن يتراجع فائض المعاملات الجارية لنحو 6% من إجمالي الناتج المحلي مع زيادة الإنفاق على الواردات المتعلقة بالبنية التحتية.

المخاطر والتحديات

تشتمل المخاطر الخارجية الرئيسية على الآثار غير المباشرة للتوترات الجيوسياسية والصراعات وتقلب الأسواق المالية العالمية وتقلب أسعار النفط. وقد يؤدي تراجع النمو العالمي إلى انخفاض أسعار الطاقة، الأمر الذي سيزيد الضغط على أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية. وفي الوقت نفسه أدى انخفاض أسعار النفط في السنوات الماضية، إلى نضوب احتياطيات السيولة، وقد يؤدي المزيد من عمليات السحب من صندوق الاحتياطي العام إلى تآكلها على نحو أكبر. ولتخفيف هذه المخاطر، ولضمان الاستدامة المالية، ستحتاج الحكومة إلى المضي في ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد الإنفاق وتعبئة الإيرادات في الأمد المتوسط. ومع ذلك، لا تزال المعارضة البرلمانية للإصلاحات الحاسمة للمالية العامة تشكل تحديا رئيسيا.

وترتبط التحديات طويلة الأجل باعتماد الاقتصاد بشدة على النفط. وعلى الرغم من احتياطيات الكويت الكبيرة من النفط، فإن التحول العالمي صوب الطاقة النظيفة يهدد الاستدامة الاقتصادية والمالية في الأجل الطويل. وبدلا من استخدامها لبناء "ثروة فوق الأرض" من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، فقد تم تحويل العائدات النفطية (المستمدة من مورد مستنفد) إلى قوة عاملة متزايدة في القطاع العام، ومرتبات سخية وإعانات ومزايا أخرى، وهذا يؤدي بدوره إلى كبح القدرة الإنتاجية للاقتصاد في الأمد الطويل. وكانت تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل متواضعة. تحتل الكويت المرتبة 97 من بين 190 بلدا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في 2019 - وهي الأقل مركزا بين أقرانها من دول مجلس التعاون الخليجي - الأمر الذي يعكس الإجراءات البيروقراطية ونقاط الضعف في بيئة الأعمال. وهناك حاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة تتركز على الابتكار، وريادة الأعمال في القطاع الخاص، وتوفير فرص العمل، وتحسين مؤهلات قوتها العاملة.

الجدول 2 الكويت / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2016	2017	2018 ت	2019 ن	2020 ن	2021 ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	2.9	-3.5	1.5	1.6	3.0	2.9
الاستهلاك الخاص	1.1	2.9	4.0	4.0	4.0	4.0
الاستهلاك الحكومي	0.6	4.0	8.3	3.6	2.7	5.9
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	11.6	5.2	5.0	3.0	5.0	6.0
الصادرات والسلع والخدمات	2.5	-3.3	1.8	2.3	3.2	3.2
الواردات والسلع والخدمات	4.2	11.5	10.0	6.0	5.0	7.0
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	2.2	-2.9	1.5	1.8	2.9	2.9
الزراعة	3.6	3.4	3.3	3.3	3.1	3.1
الصناعة	2.3	-6.3	1.9	2.8	3.3	3.1
الخدمات	1.9	2.8	1.0	0.1	2.3	2.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	3.2	1.6	0.6	1.0	2.5	2.0
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-4.6	5.9	10.4	7.6	6.1	5.7
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.8	-6.5	-5.9	-5.8	-5.5	-5.3
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-13.9	-9.0	-1.6	-3.4	-1.6	-2.6
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	10.3	19.1	21.9	26.6	30.0	33.3
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-13.9	-8.8	-1.3	-3.0	-1.2	-2.1

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.